مساءلات إبستمولوجية للفعل الجمعوي الجزائري

أ/ بوطــرفة نــوال
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة عنابة

الملخّــص:

سجلت التسعينات والثمانينات خصوصا، عودة ملحوظة وتزايد نشاطات المجتمع المدني، الذي احتل على إثر ذلك صدارة المفاهيم المتداولة في الساحة الفكرية، وفي هذا الإطار عرف الحقل الجمعوي الجزائري بدوره ميلاد العديد من الجمعيات الناشطة في مجالات مختلفة ،وذلك بعد سنوات من الرقابة المسلطة من قبل الدولة.

وأمام هذا الوضع يبدو أن استدعاء الممارسة السوسيولوجية ضروريا لمساءلة ابستمولوجية لهذا الواقع الجديد ،من أجل فهم طبيعة هذا العمل الجمعوي، وأسباب هذا التحول في الموقف الدولتي إزاء هذا النوع من التنظيمات، وإمكانيات نجاحه في السياق الجزائري.

Résumé :

Les derrières décennies du XXème siècle ont été marquées par le retour sur le devant de la scène internationale de la société civile et la prolifération de ses activités multiformes soutenues par des associations de même caractère.

L'Algérie, évidemment, ne pouvait faire exception à cette expansion et de nombreuses associations y virent le jour après des années de contrôle et de restriction imposés par l'Etat.

La recherche sociologique est interpelée à plus d'un titre par cette réalité nouvelle qui met au devant de la scène sociale de nouveaux acteurs sociaux: individu, institutions et structures sociales et imaginaires. Aussi un questionnement épistémologique de cette nouvelle réalité est-il nécessaire afin de comprendre la portée socio-historique du fait associatif, les raisons du changement d'attitude envers ce type d'organisation et surtout les possibilités de sa réussite dans la société algérienne. Tel est l'objet de cet essai.

تميز الفضاء الجمعوي في الجزائر بداية التسعينات بديناميكية غير مسبوقة، جسدها التنامي المتزايد لعدد الجمعيات المؤسسة والتنوع في مجالات نشاطها، ويكشف تضارب الأرقام المقدمة عن حجم هذا الارتفاع لدرجة خرج فيها الوضع عن السيطرة، وأصبح من الصعب مراقبته والإلمام بكل التغيرات التي تحدث فيه، وقد تم ذلك على خلفية قواعد وإجراءات قانونية جديدة لتسهيل تشكيل وعمل الجمعيات، على خلاف تلك التي كانت قائمة والتي ميزها إعطاء صلاحيات واسعة للإدارة في مراقبة الحقل الجمعوي.

لكن تحت وطأة ضغوط خارجية وداخلية ــ سيتم التطرق إليها فيما بعدــ صدرت قوانين أخرى لاغية للنصوص السابقة ولإجراءاتها المشددة، فاسحة المجال أمام إجراءات جديدة أقل تشددا وأخف وطأة كدستور 1989 وقانون 90ــ31 المتعلق بالجمعيات والصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1990 والذي يعد مثالا عن " الإرادة " التي أبدتها الدولة في رفع يدها عن الحقل الجمعوي بحيث "يعتبر اجتماع 15 عضوا بصفة إرادية كافيا لتأسيس جمعية، هذا إلى جانب ميزات أخرى ومنها على وجه التحديد التخفيض من الإجراءات الاحتياطية المانعة، والتقليل من تدخل الإدارة في سيرورة نشأة وتأسيس الجمعيات، بجعل التصريح المسبق كافيا لاكتساب الجمعية لوجودها القانوني وشخصيتها المعنوية وذلك بمجرد نشر ذلك في جريدتين وطنيتين"[1]

1ــ ظروف استدعاء الفعل الجمعوي في السياق الجزائري:

إن عين التسامح التي أبدتها الدولة إزاء هذا الشكل التنظيمي وذلك بعد سنوات من الرقابة والتشديد، يجد تبريره في جملة من الظروف المحلية والدولية، التي شكلت قوة ضغط دفعت باتجاه " انفتاح " الفضاء الجمعوي، ويمكن إجمال هذه الظروف فيما يلي:

1 ــ 1ــالظروف الداخلية: وانقسمت بدورها إلى:

1 ــ 1ــ أ ــ سياسية: وتمثلت في مطالبة القوى الاجتماعية " الفاعلة " بهامش من الحرية وبنصيبها في إدارة المجتمع إلى جانب الدولة، هذه الأخيرة التي انفردت لوحدها وطوال فترة الاستقلال بتدبير شؤون الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية مستبعدة

القوى الممثلة للمجتمع بدعوى تقليديتها وعدم قدرتها أوملائمتها لأي دور سياسي أو عمل تنموي، وهو ما أدى إلى تهميشها. لذلك ظل الفضاء الجمعوي مسيطرا عليه من طرف الدولة التي أوجدت الوسائل لمراقبته من خلال سن قوانين تنظم تأسيس الجمعيات وسير عملها، وخلق منظمات بديلة تابعة لها، أوكلت لها مهمة بث إيديولوجيا الدولة ومراقبة المجتمع.

وقد أدى ذلك إلى تعطيل تطور الفضاء الجمعوي كمجال عام مستقل عن هيمنة الدولة، لكن تحت وطأة الضغط الدولي الداعي إلى فسح المجال للإصلاحات السياسية والاقتصادية في العالم الثالث، وبعد أحداث أكتوبر 1988 تم تخفيف تلك الرقابة، والسماح بتأسيس جمعيات مدنية متعددة ــ وقد عبرت الدولة عن إرادتها في رفع يدها عن الفضاء الجمعوي، بتهيئة الأرضية القانونية التي تسمح بظهور الجمعيات المدنية المستقلة، وفي هذا الإطار صدر دستور 1989 وقانون 90 ــ 31 المتعلق بالجمعيات والصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1990. وعلى إثر ذلك "ظهر عدد هائل من الجمعيات العصرية التي توجهت مجلات تدخلها واهتمامها نحو قطاعات جديدة مثل حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الدفاع عن المحيط والبيئة، اللغة الأمازيغية، جمعيات مهنية"[2]

1 ــ1 ــ ب ــ اقتصادية:

تمثلت في الطريق المسدود الذي آل النموذج التنموي المنتهج في الجزائر، والذي ميزه الفعل الاستحواذي الذي مارسته الدولة على الاقتصاد وتكفلها لوحدها بالعملية التنموية، ورفضها قيام طبقة برجوازية والشحن الإيديولوجي ضدها من خلال اتهامها بالعمالة وبالتواطؤ مع أعداء الشعب و المصلحة الوطنية، حيث يقول ميثاق طرابلس" إن الدولة الجزائرية لن تساهم في إقامة قاعدة صناعية لمصلحة البرجوازية المحلية والتي تعمل على توجيه التنمية لحساباتها الخاصة"[3]

وقد تمحور هذا النموذج التنموي حول الصناعات المصنعة، والذي يفترض تدخل الدولة لتلبية الحاجات المالية المتزايدة للقطاع الصناعي، و يجعلها الوحيدة القادرة على تمويل الصناعة.

لكن هذه الخطة التنموية "الطموحة" لم تكن غاياتها اقتصادية خالصة وإنما ميزتها أسبقية السياسي على الاقتصادي، فبدل أن تكون المؤسسة الاقتصادية فضاءا للتراكم المادي تحولت إلى جهاز أيديولوجي، إلى فضاء لشراء السلم الاجتماعي، وذلك من خلال توظيف موسع ليد عاملة ريفية وفاقدة للمهارة وللقيم الصناعية، وهو ما حال فيما بعد دون تبلورها كطبقة اجتماعية ذات معايير وقيم حداثية وحاملة لمشروع تغيير، وأنتج مؤسسة اقتصادية غير منتجة " لا تعيش من فائض القيمة الذي تخلقه ولكن من التغطيات البنكية التي تفرضها على باقي القطاعات"[4].

لكن انهيار أسعار النفط التي كانت تشكل المورد الرئيسي للنفقات على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ،أدخل الدولة في مأزق آخر، فمن جهة نقص الموارد المالية ومن جهة أخرى ثقل المسؤوليات وكثرة المطالب الاجتماعية المكلفة بتلبيتها. مما حذا بها التخلي والانسحاب من بعض القطاعات لصالح الأطراف التي كانت مبعدة مسبقا.

1 ــ 2 ــ الظروف الخارجية: التي يمكن اختصارها في نقطتين:

1 ــ 2 ــ أ ــ الأولى: تتمثل في العودة المدوية لمفهوم المجتمع المدني واحتلاله صدارة المفاهيم المتداولة في الساحة الفكرية، بعد حركة احتجاج الجماهير في أوروبا الشرقية ضد الدولة الشيوعية، و ــبعد سقوط هذه الأخيرة، والذي اعتبر نجاحا لهذه الحركات في تحقيق أهدافها، تم استقطاب هذا المفهوم من طرف المعسكر الليبرالي الذي وظفه لصالحه، و أعاد تسويقه لدول العالم الأخرى كأداة سحرية لتحقيق الديمقراطية والتجديد الفكري والاقتصادي.

1 ــ 2 ــ ب ــ *الثانية*: تتمثل في أثر العولمة التي تعتبر من العوامل التي ساعدت على تدفق الأفكار والسلع، إدماج اقتصاديات مختلف البلدان، فتح الحدود، محاولة تحويل العالم إلى سوق واحدة وتحييد دور الدولة.

وللتخفيف من حدة نتائج هذه الإجراءات على المجتمع دعت قوى العولمة ومؤسساتها (البنك الدولي،صندوق النقد الدولي، الشركات العابرة للقارات) إلى ضرورة المجتمع المدني ليكون بديلا عن الدولة الوطنيةــ التي بدأت تنسحب من بعض وظائفها التقليدية

ومسؤولياتها في دعم الفئات الفقيرة، وذلك لتحقيق مزيد من الإصلاح الاقتصادي والسياسي، لتهيئة المجال لنشاط وعمل هذه المؤسسات.

2 ــ التحفظات الابستمولوجية على المفهوم

إن هذا الحضور للجمعيات وإن استمد مبرراته من هذه الظروف، من خلال وجود تنظيمات تنعت نفسها بالجمعيات مع وجود نصوص قانونية لتأطير وجودها ونشاطاتها، لكن على المستوى الابستمولوجي يمكن تسجيل جملة من التحفظات:

2 ــ 1 ــ خصوصية المفهوم في العلوم الاجتماعية:

إن المفهوم في علم الاجتماع ليس معطى طبيعي، قابل للإسقاط في أي تشكيلة اجتماعية كانت، إنما يحمل بصمات الواقع الذي أُنتج فيه، لأن صياغته تتم في إطار المحاولات التي يبذلها المنشغلون بالحقل السوسيولوجي للإجابة عن التساؤلات والإشكالات التي يطرحها ذلك الواقع بالذات، لذلك يأتي المفهوم مشحونا بحمولات ذلك السياق. هذا الارتباط العضوي مع الواقع يجعله (المفهوم) ذو صلاحية ومدى استعمال زماني ومكاني محددين.

لذلك على المستوى الابستمولوجي هناك رفض لفكرة وجود مفهوم " قالب" قابل للإسقاط والإنتاج والتفاعل المباشر مع سياقات سوسيولوجية أخرى، وصالح للاستعمال كأداة تحليلية توظف لقراءة تشكيلات اجتماعية غير تلك التي أُنتج فيها.

2ــ 2 ــ خصوصية مفهوم المجتمع المدني:

إن الفضاء الجمعوي كجزء من المجتمع المدني، هذا الأخير و بالإضافة إلى المحدودية الزمنية والمكانية التي يتميز بها كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية، يطرح إشكالات أخرى خاصة به :

2 ــ 2 ــ أ ــ عدم الاجتماع حول دلالته وحدوده

حيث يحظى بإقبال مختلف الأطراف و بتعدد مرجعياتها، هذه الانسيابية وجريانه على كل الألسنة وانتمائه لكل الجهات، جعله مفهوما غير مستقر في الدلالة ومن الصعب تملكه. إذ يختلف معناه وحدوده باختلاف الموقع الفكري أو الإيديولوجي للمتكلم، ليضم إليه شكلا تنظيميا ويقصي آخر (الأحزاب السياسية، النقابات ...إلخ).

2 ــ 2 ــ ب ــ ثراء تراثه النظري

يتمتع المفهوم بتراث نظري ثري وتاريخ طويل من الإسهامات الفكرية، حظي فيها ببدايات متعددة وحمل في كل مرة دلالة جديدة وشكلا جديدا. إذ انتقل من معناه المناقض للطبيعي الذي نجح أعضاؤه في تجاوز حالة الطبيعة وأسسوا تجمعا بشريا قائما على أساس تعاقدي، أما " هيغل" فيموضعه في فضاء يتوسط العائلة والدولة ليكون فضاء الأنانية الفردية والمصالح الذاتية، في حين حمّله" غرامشي" مهمة تحقيق الهيمنة السياسية من خلال الهيمنة الثقافية في فضاء المجتمع المدني.

و في شكله المعاصر فهو مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة من جمعيات ورابطات والتي تعمل في استقلال عن الدولة والسوق والعائلة وبلا أهداف ربحية ولا سياسية، وإنما من أجل خدمة مصالح أفرادها في إطار قيم التسامح والتراضي وقبول الاختلاف والتنوع.

يعكس هذا الحضور المتجدد للمفهوم صعوبة تملكه حتى في موطن نشأته، وحساسيته اتجاه التعريفات الدقيقة، ثم إن هذه العودة المتكررة وبدلالات جديدة، أليست دلالة على أنه يطرح إشكالات بحاجة إلى حلول وتساؤلات في انتظار إجابة، " وإذا تغير المفهوم لهذه الدرجة بين مرحلة زمنية وأخرى وبين مكان وآخر ألا يفقد تبعا لذلك قيمته التحليلية؟ وإذا كان المفهوم جاهزا ليشرح أكثر مما ينبغي من الظواهر ألا يساورنا شك في أنه يربك أكثر مما يوضح؟"[5].

2 ــ 3 ــ شروط مأسسة مفهوم الفعل الجمعوي وخصوصية التشكيلة الاجتماعية الجزائرية:

إن الفعل الجمعوي كآجر تجليات المجتمع المدني هو وليد تمفصلات عدة مرّ بها الغرب، حيث يرتبط بالقطيعة الأساسية للحداثة، التي أدخلت نوعا من زوال الإعجاب أو الانبهار بالعالم ــ كما يقول "مارسيل غوشيه" " Marcel Gauchet"ــ الذي انتهى برفع الطابع الميتافيزيقي المتعالي على المجتمع، وتراجع الديني كمصدر للإجابة عن التساؤلات بخصوص المجتمع ونشأته ومحددات العلاقات الاجتماعية، في مقابل العقلاني كسبيل وحيد وشرعي للمعرفة، وللأمة كمصدر لجميع السلطات والتشريعات، وبذلك نزل

الاجتماعي من الغيبي المتعالي ليصبح موضوعا قابلا للمساءلة العقلية، و لتصبح العلاقات الاجتماعية موضع أخذ و رد ومفاوضات، إنها غدت تعاقدية وليست إجبارية موروثة.

ولذلك ارتبط موضوع الجمعية وتعريفها بالثورة الفرنسية ــ صانعة الحداثة ــ التي دقت آخر مسمار في نعش التحالف الديني ــ السياسي، وأحدثت قطيعة نهائية وحاسمة بينهما، ولذلك أيضا تستمد الجمعيات تعريفها من " قانون 1901 الذي ينص على أنها "الاتفاقية التي يتشارك بفضلها شخصين أو أكثر وبطريقة دائمة، معارفهم ونشاطاتهم من أجل تحقيق هدف لا يتضمن عنصر تقاسم الأرباح"[6] و ويختصر " هيغل" الحديث عن شروط بعث المجتمع المدني بالقول أن هذا التكوين هو وليد الحداثة، والتي مارست عملية تفتيت وتجزئة للتشكيلة الاجتماعية وتمثلها في ثلاثة أجزاء فرد ــ مجتمع ــ دولة، هذه العملية بدأت في أحضان المجتمع السياسي وتوصلت إلى نشوء حدود بينه وبين الاجتماعي وتحرره من هيمنة الديني، وانتهت بإقصاء متبادل مع الاقتصادي ومنطقه البرغماتي الخالص.

2 ــ 3 ــ أ ــ الفرد:

يعتبر الفرد إحدى سمات التشكيلة الاجتماعية المميزة للحداثة والمنتجة للفعل الجمعوي، " إذ تثمن مجتمعات الحداثة الانسان الفرد وتعتبر أن كل إنسان حر ومساو لأي إنسان آخر مثله"[7]، وهذا الفرد هو "شبه مقدس ومطلق ولا يوجد شيء فوق متطلباته الشرعية، وحقوقه لا تحدها إلا حقوق أفراد آخرين مثله"[8].وقد تم إنتاج هذه الوحدة الاجتماعية وتبلورها و وتموضعها كأساس التشكيلة الاجتماعية الجديدة، وفقا لعاملين هما الثورة الفكرية وحركة الإصلاح الديني من جهة و صعود البرجوازية والنظام الرأسمالي والعلاقة مع السوق من جهة أخرى.

حيث أن استقلال السياسي من هيمنة الديني ورفع صفة المقدس عليه وتحوله من خلق إلهي إلى مجرد صنع اجتماعي، أضفى على الفرد أهمية باعتباره أساس عملية التعاقد ومصدر للسلطة، هو ما جعل منه مبدأ وأصل كل القوانين والحقوق.

بعد هذه المرحلة من سيرورة الفردنة التي أنتجت الفرد على المستوى الحقوقي تأتي المرحلة الثانية التي أنتجت الفرد واقعيا والتي تمت داخل فضاء السوق أين يكتسب الانسان فرديته من خلال الأشياء التي تعزل العلاقات الاجتماعية وتشيئها تكرس ذهنية حسابية، وقد أدت وساطة النقود إلى " انتشار نظام العلاقات بين الأفراد، بين الفاعلين الذين يكونون مرتبطين ومفككين في نفس الوقت، مرتبطين عن طريق الخدمات التي يؤدونها لبعضهم البعض ولكنهم أيضا مختلفين ومفككين وأحرار في إشباع مصالحهم الشخصية وغاياتهم الخاصة"[9].

2 ــ 3 ــ ب ــ مجتمع الأفراد:

إن ظهور الفرد خلق أزمة في الروابط الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع التقليدي، الذي كان مؤسسا على طبيعية العلاقات (روابط الدم، القرابة، المصاهرة...إلخ) وعلى المصلحة الجماعية، لكن السوق بإنتاجها للفرد ومن خلال نظام الحاجات أدخلت الانشقاق لهذه الوحدة العاطفية والحميمية، وفتّتت المصلحة الجماعية إلى مجموعة مصالح فردية ومتضاربة، وحولت الانسان العضو المتوحد مع الآخرين إلى الفرد الأناني والمتحرر من أي ارتباطات أخرى، عدا التزامه تجاه ذاته بتحقيق مصالحه " وأصبحت العلاقات بين الأفراد، من هنا فصاعدا، روابط بين السلع، منظمة عن طريق قانون القيمة وتقسيم العمل الذي يوزع الأفراد المتذررين داخل السوق والمرتبطين ببعضهم البعض في عملية الانتاج"[10] و لما أدرك الأفراد المنعزلين والأحرار في عزلتهم وجود كيانات فردية شبيهة بهم، وحاملة لمصالح أيضا ولكنها متضاربة مع بعضها البعض، ومن منطلق نفعي عقلاني وجدوا الحل في مصالحة حاجياتهم من خلال الاعتراف المتبادل فيما بينهم بحق كل واحد في إشباع حاجياته، وينشأ عن هذا الاعتراف المتبادل للمصالح الفردية مصلحة عامة وفضاء عام يجمع الأفراد في إطار التعاقد والاحترام المتبادل للاختلاف.

هذا الفضاء الاجتماعي الجديد هو مجتمع الأفراد الذي يختلف عن التشكيلات الاجتماعية التقليدية في الوحدة الأولية التي ينبني عليها، "إذ تركز المجتمعات التقليدية على المجتمع ككل، كإنسان كلي أو اجتماعي، ويتحدد المثالي في تنظيم المجتمع حسب غايات هذا

الأخير وليس بحسب السعادة الفردية"[11]، أما في مجتمع الأفراد يشكل الفرد مرجعية ممثلة للمجتمع ككل " إنه الانسان الغير قابل للانقسام بين شكله ككائن بيولوجي وكموضوع مفكّر فيه، فكل إنسان خاص يجسد الإنسانية ككل وهو مرجعية كل شيء، وتتطابق مملكة الغايات مع الغايات الشرعية لكل إنسان"[12].

من هنا لا يستمد مجتمع الأفراد أسس بنائه وهيكلته من مصادر ميتافيزيقية، ما فوق اجتماعية، إنما من داخله، من التقسيم الاجتماعي للعمل الذي يتأسس " كعلاقة محورية تحل محل الهيئات الأخرى التي كانت تلعب نفس الدور في التشكيلات الماقبل مجتمعية، والتي كانت ذات طابع أيديولوجي وعلاقات عرقية ـــــــ دينية، قائم على نظام كوني لا يمكن حصره من طرف العقل"[13] .

2 ــ 3 ــ جـــ ــ الدولة الأمة:

إن التحرر المتبادل بين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي كان إحدى العوامل التي سمحت بتبلور السلطة المركزية في دولة حديثة لأن "السياسي بانفصاله عن الاقتصادي أُختصر إلى مركز يحتكر السلطة ويعبر حصريا عن معايير عامة ومجردة، تحكم بطريقة لا شخصية وترتبط من وجهة نظر تكوين السلطة السياسية، بفاعلين رفعوا لدرجة مواطنين ويشترط ارتباطهم بعقد اجتماعي لتشكيل الدولة"[14] تموضع هذا الجهاز في موقع سلطة وأولوية على المجتمع الذي يعد فضاء التعاقد والمصالح المتعارضة والمتقلبة، وعليها أن تعمل على تجاوز هشاشة العلاقات في المجتمع القائمة على المصالح الخاصة المتقلبة ليس بقمعها وتحريمها وإنما باستيعاب هؤلاء الأفراد في فضاء آخر يجمعهم على أساس يشترك فيه الجميع إنها رابطة الأمة ويتشكل هي كدولة أمة. لكن قبل ذلك عليها أن تكرس تفتيت الجسم الاجتماعي إلى كيانات فردية وذلك بالعمل على " تعميم السوق في كل الفضاء المكاني الذي تقوم فيه الدولة ــ الأمة، التي بفضل الممارسة المزدوجة لاحتكار العنف جمع الضرائب، تدمر الأشكال الاجتماعية التي سبقتها، وذلك

بتذرير النسيج الاجتماعي والسماح بظهور وتعميم مقولة الفرد الذي يصبح جوهر التشكيلة الاجتماعية"[15].

3 ــ معوقات قيام فعل جمعوي جزائري:

هذه هي مراحل وشروط تبلور الفعل الجمعوي في السياق الغربي، لكن في السياق الجزائري تم استدعاءه في شكله النهائي كمنتوج مستقطع ومعزول عن الظروف التي أدت إلى نشأته، دون مراعاة لخصوصية التشكيلة الاجتماعية الجزائرية، والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

3 ــ 1 ــ عدم تميز الدولة عن المجتمع وسيادة العلاقات القرابية:

تشكل الدولة في التشكيلة الاجتماعية الجزائرية أكبر هموم الفضاء الجمعوي، وعوائقه بالنظر لنزعة الهيمنة التي تتملكها وتعاليها على المجتمع، فالدولة الجزائرية التي نشأت بعد الاستقلال حاملة مشروع إقامة دولة عصرية ومجتمع عصري، هذا الكيان السياسي الحداثي، الذي يرمز للحداثة بكل متعلقاتها ولواحقها،جُعل على رأس كيانات اجتماعية ما قبل مجتمعية، لقد أراد أن يحاكي التجربة الغربية بإقامة دولة وطنية حديثة، لكنه "يرفض" المرور بمراحلها من جهة أخرى. هذا الكيان الحداثي بما يحمله من " نوايا " تحديثية، وبما يفترضه من نقل للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية من المرحلة الماقبل مجتمعية القائمة على العلاقات القرابية وروابط الدم إلى المرحلة المجتمعية حيث يترتب التكوين المجتمعي وتوزع أدواره وتصنف على أساس التقسيم الاجتماعي للعمل، وذلك بتصفية كل ما تختزنه هذه التشكيلة من موروثات مادية ومعرفية لمعطيات الماضي، وهو ما يطلق عليه " علي الكنز" اللحظة الهيغلية في تاريخ الدولة الجزائرية حيث تم إقصاء كل ما هو اجتماعي ووسمه بالتخلف وتفضيل كل ما هو دولتي، ولذلك عملت على وأد أي مبادرة للمجتمع للبروز أو للتطور خارج نطاق سيطرتها وبعيدا عن رقابتها.

لكن هذه اللحظة الهيغلية جاءت مقتطعة ومبتورة، فهيغل يشترط انبثاق هذا التنظيم الدولتي عبر سيرورة تنطلق من العائلة مرورا بالمجتمع المدني ثم وصولا للدولة، لكن مشروع قيام الدولة الجزائرية لم يتم عبر تجاوز البنى العضوية بتفكيكها وإعادة قولبتها في بنى مجتمعية و إنما كانت عبارة عن قالب مفروض من خارج التشكيلة الاجتماعية الجزائرية،

الحاملة في ذاكرتها المناعية أجساما مضادة لهذا الكيان السياسي، مما جعله يقاوم بشدة هذا المشروع، بل أن بعض القوى الاجتماعية ركبت موجته مستغلة إياه لإعادة إنتاج منطقها الاجتماعي، وما الحضور القبلي والعشائري الممثل للقوى الاجتماعية " التقليدية" في عمق كيان الدولة ، في أجهزتها التنفيذية والتشريعية وفي آليات عملها، إلا دليلا على أنها(الدولة) لم تتمكن من هضم هذه الكيانات الموصوفة بالتقليدية وتحويلها إلى تشكيلة مجتمعية. إن هذا الحضور المهيمن للبنى العضوية ومنطقها الاجتماعي يعمل على تشكيل حائل بين الدولة و" مواطنيها" الذين يظل ولاءهم مشتتا بين الدولة وهذه البنى، وغالبا ما تميل كفة الميزان لصالح القبيلة والعشيرة على حساب الدولة. وفي هذا الولاء يكمن تعطيل لمشروع الدولة في نقل التشكيلة الاجتماعية الجزائرية من الشكل العشائري إلى الشكل المجتمعي، وما تمكن هذه البنى العضوية من النفاذ لأعماق الدولة إلا دليلا على قوتها وفعاليتها و استمراريتها.

3 ــ 2 ــ عدم تبلور الفرد ككيان حقوقي واجتماعي:

إن مبدأ المساواة ورفض أي اختلاف، لم يسمح على مستوى المخيال الاجتماعي بطرح قضية الفرد لا المصالح والحريات الفردية، كما أن احتكار الدولة جميع فعاليات العملية الاقتصادية من إنتاج، توزيع واستهلاك والهيمنة على سيرورة خلق القيمة وفائض القيمة منع تشكل قاعدة مادية تشكل أساس انبثاق الفرد، هذا الأخير وإن حقق نوعا من الاستقلالية على مستوى الاستهلاك، السكن والتعليم لكنه لازال ذهنيا مرتبطا بالعلاقات العشائرية والعائلية ولم يتمكن من إدراك ذاته ككيان حقوقي واجتماعي مستقل عن كل ما يعيقه عن تحقيق حاجياته ومصالحه.

3 ــ 3 ــ عدم تبلور طبقة برجوازية

تميزت التجربة التنموية الجزائرية بانفراد الدولة لوحدها بإدارة العملية الاقتصادية، مستبعدة كل ما هو اجتماعي، متهمة إياه بالتخلف وعدم الأهلية لقيادة عملية التنمية الاقتصادية، ثم اتهام الطبقة البرجوازية الناشئة بقلة الخبرة والتبعية لجهات أجنبية معادية " للمصالح الوطنية".وبذلك أقفلت الأبواب أمام أي إمكانية لمشاركة اجتماعية.

وافترضت التجربة الجزائرية تجاوز السوق الموجه ذاتيا القائم على المنافسة الحرة، واستبداله بالسوق الموجه من طرف الدولة.

ويتميز الاقتصاد الموجه من قبل الدولة بأنه اقتصاد ريعي لا إنتاجي محكوم بقيود إيديولوجية وسياسية، حيث تتأتى القيمة من استغلال ثروات طبيعية وليس من خلال سلسلة عملية إنتاجية، وفي ظل هذا الجو الخالي من المنافسة، لا تتطور التشكيلة الاجتماعية من خلال فردية المصالح والصراع فيما بينها، وإنما من خلال التكتل وجماعية المصالح والحاجات، لأن هدف هذه الجماعات هو استبعاد كل ما يهدد تضامنها ووجودها الجماعي، وهو ما يعني إعادة إنتاج البنى القرابية والعشائرية، وقد غذّت الدولة هذه النزعة الجماعية من خلال توجهاتها ببث أيديولوجيا المساواة و رفض أي اختلاف بين الجزائريين.

ويستمد الأعضاء في هذا الاقتصاد الريعي مواقعهم في نظام التراتب الاجتماعي من خلال ما يتملكونه من رأس مال اجتماعي متمثلا في العلاقات الاجتماعية ،وليس من خلال موقعهم في العملية الإنتاجية. وفي ظروف كهذه، تتداخل الحدود الطبقية في المجتمع، فالطبقة البرجوازية مغيبة بسبب رفض الدولة لدورها، ورغبتها (الدولة) في الهيمنة على العملية الاقتصادية وعلى سيرورة خلق القيمة وفائض القيمة، في حين أن هذه الطبقة لعبت دورا في السياق الغربي حيث عمل البرجوازيون على مطالبة الدولة بحقهم في مراقبة طريقة صرف الأموال التي يدفعونها على شكل ضرائب، وهو ما أدى إلى تبلور المجتمع المدني ذو النزعة الرقابية.

3 ــ 4 ــ تآكل الطبقة الوسطى:

إن الطبقة الوسطى التي حملت على أكتافها مشروع المجتمع المدني في التجربة الغربية، واستمدت وضعيتها هذه من وجودها الوسطي في سلم الترتيب الاجتماعي، وتوفرها على فرص التقدم والارتقاء الاجتماعي، وعلى موارد مالية تمكنها من الانخراط في الحياة العامة. والملاحظ للطبقة الوسطى الجزائرية يكتشف مدى تآكلها وتأثرها بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر، لدرجة ذهاب البعض للتنبؤ بانقراضها، وحتى قبل ذلك كانت هذه الطبقة مرتبطة بالدولة التي تمكنت من ضمان ولائها وهو ما جعلها عازفة عن المشاركة في الحياة العامة، لأن الارتقاء المنشود لا يتم عبر هذا الطريق وإنما من خلال التبعية والارتباط بالدولة.

هذه هي إذن أبرز مواصفات السياق الجزائري الذي أريد له أن ينمو ويترعرع فيه فكرة المجتمع المدني والفعل الجمعوي القادم من أفق آخر مختلف، وهذه هي إذن أبرز رهانات هذه العملية، حيث يصطدم المفهوم بجملة من المكونات الصلبة الصعب تجاوزها والتي تقف حجر عثرة في طريق نفاذ الفكرة وتجذرها في البنية الجزائرية، وتضع عملية الانتقال بالتالي في مأزق حقيقي، ترجمته هذه الجمعيات المسماة مجتمعا مدنيا، فبالرغم من أن الجزائر شهدت انفجارا جمعويا إلا أن هذا العدد الهائل لم ينجح في تشكيل نسيج جمعوي مؤثر وفعال، بل بالعكس يعاني أغلبها من مشاكل عديدة مثل:

ـ عجزها عن إعادة إنتاج ذاتها ماديا واجتماعيا، حيث تعتاش على دعم الدولة ، وهو ما يجعلها رهينة الجهات الممولة التي تتحكم في مشاريعها ونشاطاتها وتوجهاتها.

ـ تعاني الجمعيات من أزمة استمرارية إذ يتميز نشاطها بالطابع الموسمي الذي ينحصر فقط في المناسبات الدينية والاجتماعية(شهر رمضان، الأعياد، الدخول المدرسي...إلخ)، كما أنه بين فترة وأخرى تختفي جمعيات أو تغير من مجال عملها.

ـ عدم كفاءة القادة والمسيرين الجمعويين الذين يظهرون في كثير من الأحيان عجزا في التسيير وغياب الشفافية.

هذا الوضع الذي يشهده الفعل الجمعوي في الجزائر، هو نتيجة وضع يتجاذبه طرفان، فهو بين تجربة تحولت إلى نموذج وإلى مرجعية يقاس عليها مدى نجاح أو فشل التجارب في المجتمعات الأخرى، وبين واقع حامل لمواصفات تكونت نتيجة مسار تاريخي خاص به، ويبدو أنها لن تساعد على نجاح هذا النموذج بالذات، لكن التعامل العلمي مع هذه الوضعية لا يكون بالتشبث بالمثال الأوروبي واعتباره النموذج الكوني والوحيد، ولا إلى رفض التجربة من أساسها بدعوى عدم جاهزية المجتمع الجزائري، وإنما تكون بالبحث عن ممكنات قيام مجتمع مدني يتوافق مع هذا الواقع والتساؤل حول مدى استجابته لحاجات مجتمعية تختلف عن المجتمع الذي ظهر فيه هذا المفهوم.

إن عدم ربط مفهوم المجتمع المدني وبالتالي الفعل الجمعوي مع متطلبات الواقع، سوف يقود إلى وجود مشروعين له، واحد كما تريده النخبة والآخر كما تحدده ظروف الواقع وهو ما يؤدي بالطبع إلى طريق مسدود

الهوامش:

1 ــ عروس الزبير، الحركة الجمعوية في الجزائر: الواقع والآفاق،CRASC،وهران، 2005،ص 22.

2 ـــــ عمر دراس، ملتقى الحركة الجمعوية في المغرب العربي،أفريل 2001، CRASC، وهران، 2002، ص 06.

ــ 3 Addi, L, l'impasse du populisme,ENDL, Alger,1990,p 154

4 ــ المرجع السابق، ص 197.

5 ــ عزمي بشارة، المجتمع المدني: رؤية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998 ص 31.

- 6 Jean Louis Laville , L'association une liberté propre à la demcratie , de ,Sociologie de l'association, sous la direction de Jean Louis Laville et Renault Sainsaulieu, Descelé Brouwer ,Paris,1997 p33

- 7 Louis Dumont, L'homo aequalis, Gallimard, Paris,1985 , p13

- 8 Louis Dumont, L'homo hierarchicus ,Gallimard, Paris, 1967 , p17

9 – Marcel Gauchet , La révolution moderne tome 1, l'avenement de la démocratie, édition Gallimard, Paris, 2007, p18

- 10 Bouhroum, A, Marché ,structure, agraire et formes sociales de reproduction logiques dans l'agriculture algérienne,thèse de doctorat non publiée , université BADJI MOKHTAR. Annaba, décembre 2006,p07

- 11 Louis Dumont, L'homo hierachicus, op cité,p 23

12 - المرجع السابق، ص 23.

- 13 Bouhroum .A, op cité, p09

- **- 14**Alfio Mastropaolo,L'Etat ou l'ambiguité,revue francaie de science politique n 04, 1986 ,p 480

- 15A, Bouhroum, opcité, p05

قائمة المراجع:

بالعربية:

1 ــ عروس الزبير، الحركة الجمعوية في الجزائر: الواقع والآفاق،CRASC،وهران، 2005

2 ــ عزمي بشارة، المجتمع المدني: رؤية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998

3 ــ عمر دراس، ملتقى الحركة الجمعوية في المغرب العربي،أفريل 2001، CRASC، وهران، 2002

بالفرنسية:

1 - Addi, L, l'impasse du populisme,ENDL, Alger,1990

2 - Alfio Mastropaolo,L'Etat ou l'ambiguité,revue francaie de science politique n 04, 1986

3 - Bouhroum, A, Marché ,structure, agraire et formes sociales de reproduction logiques dans l'agriculture algérienne,thèse de doctorat non publiée , université BADJI MOKHTAR. Annaba, décembre 2006

4- Jean Louis Laville , L'association une liberté propre à la demcratie , de ,Sociologie de l'association, sous la direction de Jean Louis Laville et Renault Sainsaulieu, Descelé Brouwer ,Paris,1997

5 - Louis Dumont, L'homo hierarchicus ,Gallimard, Paris,1967

6 - Louis Dumont, L'homo aequalis, Gallimard, Paris,1985

7 - Marcel Gauchet , La révolution moderne tome 1, l'avenement de la démocratie, édition Gallimard, Paris, 2007